

التصنيف الموضوعي

لتعاميم وزارة العدل في طبعة جديدة

إعداد عثمان عبد الكريم المطرودي*

كل من:

سعادة رئيس قسم الصف الضوئي الشيخ إبراهيم بن محمد المنصور ومدير شعبة التعاميم الشيخ عثمان بن عبد الكريم المطرودي، بالقيام بتهديب الطبعة الأولى وإضافة التعاميم اللاحقة إليها حتى نهاية عام ١٤١٨هـ وجرى تكليف الباحثين بالوزارة بالمراجعة والتصحيح الشيخ عبدالقدوس بن محمد نذير والشيخ سليمان بن مسلم الحرش.

وبعد أن تم اكمال العمل جرى مراجعته المراجعة النهائية من أصحاب الفضيلة الشيخ محمد بن عبدالله العمار المفتش القضائي بالوزارة والشيخ عبدالعزيز الدويش قاضي محكمة قصياف المكلف في إدارة البحوث والشيخ صالح الجار الله المستشار الشرعي في إدارة المستشارين.

وقد أنجزت فرق العمل المكلفة ما أوكل إليها من أعمال بإشراف ومتابعة دائبة من فضيلة وكيل الوزارة الشيخ عبدالله بن محمد يحيى حتى خرج الكتاب في طبعته الثانية بشكل أنيق وجيد محققاً بإذن الله ما وضع من أجله.

فتم ذلك بحمد الله وتوفيقه وجاء الكتاب في ثلاثة مجلدات والرابع بمثابة

إن من أبرز الأعمال التي قامت بها هذه الوزارة ما صدر في أوائل العام الثالث عشر وأربعمائة وألف للهجرة من جمع لتعاميم الوزارة خلال ثمانية وستين عاماً منذ (١٣٤٥ - ١٤١٢هـ) وإخراجه عملاً متكاملًا في ستة مجلدات قُدم لرجال القضاء وأعاونهم، وقد حظي بقبول ومكانة كبيرة لديهم - بحمد الله - واعتبر مرجعاً مهماً في التعاميم المتعلقة بالقضاء وأعمال الدوائر الشرعية في المملكة، بل وعم نفعه وفائدته عدداً كبيراً من المهتمين حتى أصبح مطلباً ملحاً بين وقت وآخر من عدد كبير من المختصين.

وحيث قد مضى على إصدار هذه الموسوعة أكثر من ست سنوات، وقد تم توزيع غالب نسخ الطبعة الأولى، كما صدر بعده اعتباراً ن ١/١/١٤١٣هـ أكثر من ألف ومائة وسبعة وثلاثين تعميماً، وحرصاً من الوزارة على متابعة هذا الإصدار فقد صدر بتاريخ ٦/٢/١٤١٨هـ توجيه معالي وزير العدل الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ - وفقه الله - بإعادة طباعته - الطبعة الثانية - وفق الخطة الموضوعية لذلك، والتي تركز على التهذيب والتنقيح والمراجعة وإضافة ما استجد من تعاميم حتى نهاية عام ١٤١٨هـ، وبتوجيه من فضيلة وكيل الوزارة تم تكليف

كتاب الأنظمة واللوائح ليسهل الرجوع إليها في موضعها.

- حيث لوحظ اشتغال الكتاب على ما يتعلق بتعاميم الربط القضائي وجملة كبيرة من التعاميم الوقتية التي انتهى الغرض منها، فقد جرى حذف هذه التعاميم الخاصة بالربط القضائي لكونها تختص بجهة

دون أخرى

ولمحدودية نفعها وإفراد ذلك في كتاب مستقل يصدر من الوزارة تباعاً في أمور الربط القضائي كل منطقة من مناطق المملكة على حدة. - تم مراجعة ما حواه الكتاب من تعاميم على ضوء الملحوظات الواردة من أصحاب الفضيلة القضاة وغيرهم من المختصين والمهتمين بهذا العمل المهم ومطابقة التعاميم على أصولها.

- قد تم التقيد بالمنهج الذي سار عليه إخراج الكتاب في طبعته الأولى من حيث الترتيب والتبويب والمصطلحات والرموز غير أن هذه الطبعة قد جاءت في ثوب جديد من دقة الإخراج وحسن الطباعة، وضبط الإحالات بالمجلد والصحيفة، والله الموفق.



* مدير إدارة التعاميم

فهرس لهذه المجلدات. ومن أبرز ما اتسمت به هذه الطبعة ما يلي: - تم ادراج التعاميم الصادرة بعد تاريخ الطبعة الأولى وذلك اعتباراً من ١/١/١٤١٣هـ إلى ٣٠/١٢/١٤١٨هـ حيث تم استخلاص ما يؤخذ منه تععيد، وتصنيفه موضوعياً، وإنزاله في الموضع التابع له على المنهج الذي سار عليه إعداد الكتاب في طبعته الأولى.

- نظراً لما لوحظ من

وجود تعاميم تضمنها الكتاب قد نسخت بأخرى فقد عني في هذه الطبعة باستبعاد المنسوخ والإبقاء على الناسخ، وما كان من التعاميم قد نسخ جزء منه فقد اكتفي بإدراج الجزئية التي لم تنسخ دون الجزء المنسوخ. - حيث تضمن الكتاب التصريح في عدد من التعاميم بأسماء أشخاص فقد جرى العمل في هذه الطبعة على حذف الأسماء مع الالتزام بالقواعد الخاصة بالحذف من النصوص.

- ما كان من تعاميم مطولة في مقدمتها وهي ناشئة من الوزارة فقد اكتفي بسياق ما تحصل به الفائدة.

- نظراً لقيام الوزارة بإعادة طبع كتاب الأنظمة واللوائح في ثوب جديد فقد تم حذف كامل الأنظمة واللوائح التي تضمنها كتاب التصنيف في طبعته الأولى والحاقتها في